

# الأمر المقدر في القرآن

د/ حمود بن عتيق راضي العبدى  
أستاذ اللغة والنحو والصرف المشارك  
جامعة شقراء

AL AMR AL MUQADDAR FIL QURAN

Dr. HOMOOD ATIQ RADI AL-MUABBADY  
ASSOCIATE PROFESSOR OF LANGUAGE,  
GRAMMAR AND MORPHOLOGY  
SHAQRA UNIVERSITY

فَرَّقَ هذا البحث بين تقدير الإعراب وتقدير المعنى، وبيّن هداية تقدير الإعراب لفهم القرآن وأحكامه، إذ من المأمور به واجب أو مندوب في القرآن ما لا يُستخرج إلا بالنحو، ولا يدرك إلا به. وحيث إن فهم معاني القرآن واجب على الأمة، فإن ذلك لا يكون إلا بفهم اللغة العربية وعلومها، وأُسُها علم النحو، فيجب تعلّمه، قال العلماء: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. فجاء البحث درسًا عملياً، وترجماناً تطبيقياً لتلك المقولة وذلك الحكم. عرض البحث مسائل وأحكام فقهية، بُنيت على الأمر المقدر عند النحاة، والخلاف في الأمر الوارد في القرآن، أصريح أم مقدر؟ وما أعدّه بعض الأصوليين من صيغ الأمر الصريح، والصحيح أنه أمرٌ مقدر، واختلاف دلالة المصدر النائب عن فعله، في حال النصب والرفع، وتقدير النحاة لفعل الأمر دون اسم فعل الأمر ... .

### SUMMARY ( AL AMR AL MUQADDAR FIL QURAN)

This research has separated between estimating the parsing and estimating the meaning, and it showed guidance of estimating of the parsing to understand the Quran and its rulings, commands are realized by grammar either compulsory or recommended.

And understanding meanings of the Quran is compulsory for Islamic nation , it is only possible with understanding of the Arabic language and its sciences ,and its basis is the science of grammar, so it must be learned, the scholars said "should a duty not be done except by a matter ,that matter becomes a duty".

The research came as a scientific lesson, and translator in practice for that saying and that judgment .

The research presented doctrinal issues and jurisprudence, based on estimated command with grammarians, and disagreement in command that appeared in the Quran, is it explicit or estimated?

And what explicit imperative forms were prepared by some fundamentalist , and correct is that was estimated imperative form, and difference indication of radical passive voice , in accusative case and nominative case , and estimating of grammarians about imperative form with nominal imperative.....

### المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد القرآن هو الأصل الأول من أصول النحو، والدليل المتواتر الذي يفيد اليقين، وكتاب العربية الأكبر وحارسها الخالد، ومادها بأسباب الحياة، والناشر لها في أرجاء المعمورة، وينبوع علومها. والنحو أسّ علوم العربية، (ولا يصح الشعر ولا الغريب، ولا القرآن إلا بالنحو، النحو ميزان ذلك كُلِّهِ) <sup>١</sup>. وإن الله تعالى هدى النحاة إلى هذا العلم الكريم؛ ليكون خادمًا للكتاب المنزل، وكلام نبيه المرسل، و عونًا على فهمهما <sup>٢</sup>. ويزداد مكانةً، ويسمو شرفًا حين يبيّن أحكام القرآن، وما أمر به الرحمن، فيقدر المحذوف، وتكتمل أركان التركيب، وينضبط النظام النحوي، فيظهر التكليف لكل مكلف. وتستطع شمس النحو حين يمايز بين الدلالات، ويفرق بين الواجبات والمندوبات. وحيث إن فهم معاني القرآن واجب على الأمة، فإن ذلك لا يكون إلا بفهم اللغة العربية، وفهمها لا يتم إلا بمعرفة علومها، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. وفي هذا البحث (الأمر المقدر في القرآن) تتجلى أهمية علم النحو في بيان المعاني الدقيقة، وفهم الدلالات المشتبهة. وفيه أن من المأمور به والواجبات والمندوبات في القرآن، ما لا يستخرج إلا بالنحو، ولا يدرك إلا بهذا العلم الكريم. وتشكلت خطة البحث في مقدمة وتمهيد، ومسائل في التقدير النحوي للأمر وما اقتضاه، وما بُني عليه من أحكام فقهية إن وجدت. وخاتمة تضمنت نتائج وفوائد.

### تمهيد

الأمر في اللغة: الهمزة والميم والراء أصول خمسة: الأمر واحد الأمور، ومعناه: الشأن وهو لفظ عام للأفعال والأقوال كُلِّها، كقوله تعالى ﴿إِنِّي يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلَّهُ فَاعْبُدْهُ﴾. والأمر نقيض النهي، وجمعه: أوامر، كقولك: افعلْ ولتفعلْ، ومنه الإمارة والأمير. والأمر، بمعنى النماء والبركة والكثرة، ويكون بفتح الميم، وفعلُهُ بالكسر: أمر، تقول العرب (من قلّ ذلّ، ومن أمر قلّ) أي من كثر غلب. ويكون بمعنى: المعلم والموعد، فالإمارة العلامة، والأمر واليأمر: العلم أيضًا، تقول: اجعل بيني وبينك إمارة وأمازًا، أي وقتًا وموعدًا وأجلًا. وبمعنى: العجب: كقوله تعالى ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِمْرًا﴾ <sup>٣</sup>. الأمر عند النحاة: طلب الفعل بصيغة مخصوصة، وقال الفاكهي عن فعل الأمر: كلمة دلّت على الطلب بذاتها. والأصل فيه أن تدخل لام الأمر على المضارع، وتلزم لإفادة معنى الأمر، إذ الحروف هي الموضوع لإفادة المعاني، ك (لا) في النهي، و (لم) في النفي، إلا أنهم في أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة؛ استعناءً بدلالة الحال، وتخفيفًا لكثرة الاستعمال، وحيث إن اللام عاملة في المضارع، والفعل بزوال حرف المضارعة منه خرج عن أن يكون معربًا، فلم يدخل عليه العامل <sup>٤</sup>. والأمر الصريح هو ما كان بلفظ الامر وما تصرف منه، ك (أمرتُ زيدًا بكذا) وكقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ﴾ <sup>٥</sup> إذ هو اللفظ الدالّ على طلب الفعل بالوضع،

والمتبادر إلى فهم ذلك المعنى من لفظها. بخلاف الطلب بالإشارة، أو القرائن المفهمة طلباً، فلا تكون أمرً صريحاً. ولذا قال النحاة، فعل الأمر، ولام الأمر، واسم فعل الأمر، وتلك هي الصيغ الصريحة عندهم<sup>٦</sup>، فالأول كقوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>٧</sup>، والثاني كقوله تعالى ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾<sup>٨</sup>، والثالث كقوله تعالى ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾<sup>٩</sup>، وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾<sup>١٠</sup>. وما دلَّ على الأمر أو الطلب، وليس من هذه الصيغ فهو إما أن يكون خبراً عن الأمر صريحاً بمقتضاه، كقول القائل: أوجبت عليك، أو طلبت منك، أو إن تركته عاقبتك، أو أمرٌ مضمراً يحتاج إلى تقدير ومعالجة؛ لضبط النظام النحوي، أو لتصحيح المعنى وإظهاره.

### أقسام التقدير:

التقدير يقابل الحذف، ولا يكون إلا بسببه، فالتقدير ليس إلا إيجاد المحذوف<sup>١١</sup>، والمطلوب عليه بدليل، والحذف في كلام العرب كثير<sup>١٢</sup>، فيكون التقدير كذلك، والناظر في كتب إعراب القرآن الكريم وحل مشكله، يرى غلبة التقدير فيها حتى كاد أن يذهب بتلك المصنفات كلها. قال الزركشي (قد يقع في كلامهم: هذا تفسير معنى، وهذا تفسير إعراب، والفرق بينهما أن تفسير الإعراب لا بد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا يضّر مخالفة ذلك)<sup>١٣</sup> والإعراب وثيق الصلة بالمعنى، بل هو إبانة المعاني بالألفاظ<sup>١٤</sup>. لكن تقدير المعنى يراعى فيه المعنى المعجمي للمفردة، والمعنى التام المتّجه مع السياق المقالي أو الحالي. وتقدير الإعراب يراعى فيه المعنى النحوي الوظيفي من الفاعلية والمفعولية ونحوهما<sup>١٥</sup>. ولعل أول من صرح بالفرق بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب الفراء عند بيانه لمعنى (إلا) في قوله تعالى: ﴿لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾<sup>١٦</sup> قال (وقد قال بعض النحويين: (إلا) في هذا الموضع بمنزلة الواو؛ كأنه قال: (لئلا) يكون للناس عليكم حجة، ولا للذين ظلموا) فهذا صواب في التفسير، خطأ في العربية<sup>١٧</sup>، ولم يكن هذا الفرق غائباً عن النحاة أو بعيداً عن الفكر النحوي، ولكن ابن جني كان أول من أوضحه وبينه أحسن بيان في كتابه الخصائص<sup>١٨</sup>. ثم استعملوه في إعراب القرآن الكريم، وكان أبو حيان أكثرهم استعمالاً له في البحر المحيط. (وقد يتجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد، بأن يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى أمرٍ والإعراب يمنع منه، والتمسك به صحة المعنى ويؤول لصحة المعنى الإعراب)<sup>١٩</sup>. ومن ذلك مثال سيبويه (أهلك والليل) قال (كأنه قال: بادز أهلك قبل الليل، وإنما المعنى أن يحذر أن يدركه الليل)<sup>٢٠</sup>. قال ابن جني معلقاً على توجيه سيبويه (وهذا - لعمري - تفسير المعنى لا تقدير الإعراب، فإنه على: الحق أهلك وسابق الليل)<sup>٢١</sup>. وفي قوله تعالى ﴿وَلَا تَلْسُؤُوا الْحَقَّ بِالْبُطْلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>٢٢</sup> في قراءة زيادة الواو قبل (تكتمون) بإثبات النون<sup>٢٣</sup>، قال الزمخشري: (تكتمون بمعنى كاتمين)<sup>٢٤</sup>، أي جعل الجملة في موضع الحال. فتعقّب أبو حيان بأن تقديره (تقدير معنى لا تقدير إعراب؛ لأن الجملة المثبتة المصدرية بمضارع إذا وقعت حالاً لا تدخل عليها الواو، والتقدير الإعرابي: هو أن تضمّر قبل المضارع هنا مبتدأ، تقديره: وأنتم تكتمون الحق)<sup>٢٥</sup>.

### أغراض التقدير:

يقدر النحاة حركةً أو حرفاً أو فعلاً أو اسماً أو جملة؛ لإيجاد عاملٍ لكلِّ أثرٍ إعرابي داخل التركيب لا عامل له، أو عكسه بأن يوجد العامل ولا أثر له، وغير ذلك مما يتطلبه التركيب النحوي وقواعده المنضبطة، أو ليؤدي التركيب المعنى العام المصوغ له. فالتقدير يأتي لغرض صناعي مما تقتضي الصناعة النحوية النظر فيه، حين يسقط جزء أساسي من أجزاء الجملة، يستوجب التقدير (بأن يجد خبراً بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل)<sup>٢٦</sup>. كقوله تعالى ﴿ثُمَّ نَنْجِي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نَجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>٢٧</sup> فإن الكاف في (كذلك) صفة لمصدر محذوف، وتقديره: ننجي رسلنا والذين آمنوا ننجيهم مثل ذلك، و (حقاً) يجوز أن ينتصب بـ(ننجي) المذكورة، أو بدلاً من (ذلك)، ولا يجوز أن ينصب (كذلك) وحقاً بـ(ننجي)؛ لأن الفعل الواحد لا يعمل في مصدرين<sup>٢٨</sup>. ومثله قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾<sup>٢٩</sup> فأحسن الوجوه فيها تعلّق الجار والمجرور بـ(إله) بعدهما على تأويله بـ(معبود)، فـ(إله) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو إله في السماء، ولزم تقدير هذا المبتدأ لئلا تخلو جملة الصلة من العائد، فتصير الجملة بهذا التقدير صالحة لتكون صلة الموصول<sup>٣٠</sup>. ويأتي التقدير لحاجة المعنى، فقد لا يظهر معنى التركيب إلا بتقدير المحذوف، وقد يكون الأخذ بظاهر النص يؤدي إلى فساد المعنى، فالحاجة إلى التقدير قائمة، واللجأ إليه ضرورة؛ لإقامة المعنى وبيانه، كقوله تعالى ﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَهَا بَأْسُنَا﴾<sup>٣١</sup>، قال الباقولي: (ومعنى (أهْلَكْنَاهَا) أي قارب إهلاكنا إياها، لا بد من هذا التقدير؛ ليصح قوله (فبأها

بأسنا)؛ لأن الإهلاك إذا تحقق تحقّق مجيء البأس، فلم يكن فيه فائدة إذ ذاك، وإذا حملته على المقاربة صح المعنى<sup>٤٤</sup>. ومثله قوله تعالى ﴿وَأَلْمَطْتُكُمْ بِتَرْبُصَنَ﴾<sup>٣٥</sup>، يكاد يجمع النحاة على أن الآية خبر في معنى الأمر<sup>٣٦</sup>، والتقدير: ليتربصن، قا الزمخشري (إخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر، وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص، فهو يخبر عنه موجوداً)<sup>٣٧</sup>، وجوّز بعضهم هذا التقدير؛ لأن المعنى مفهوم<sup>٣٨</sup>، ولما فيه من الإلزام<sup>٣٩</sup>، وقال ابن عطية (خبر معناه الأمر على الوجوب لبعض الوالدات، والأمر على جهة الندب والتخيير لبعضهن)<sup>٤٠</sup> ونقل ابن الشجري إجماعهم على ذلك<sup>٤١</sup>. وردّ ابن العربي هذا، وقال (هذا باطل، بل هو خبر عن حكم الشرع، فإن وجدت مطلقة لا تتربص فليس من الشرع، فلا يلزم من ذلك وقوع خبر الله تعالى خلاف مخبره)<sup>٤٢</sup>. وقال الكوفيون إنه أمر لفظاً ومعنى على إضمار اللام، أي: ليتربصن<sup>٤٣</sup>، ومجيء الفعل في الآية مبنيّ، أدى إلى اتساق الآية مع مذهبهم القائل بجواز حذف لام الطلب وإبقاء عملها<sup>٤٤</sup>، وحمل الآية جمهور البصريين على أنه أمر من جهة المعنى؛ لمنعهم حذفها وإبقاء عملها إلا في الضرورة<sup>٤٥</sup>.

### مسائل

قد ورد في القرآن الكريم الأمر المضمر، الذي يقتضي الوجوب على المكلف، ولا يضع يدك عليه إلا من أدرك علم النحو، وأحاط بالعلاقة النحوية بين ألفاظ التركيب، يدلك على ذلك ما ذكره النحاة من تقدير فعل الأمر في عدد من الآيات، باقتضاء الصناعة النحوية، واستيفاء أركان التركيب، بما تطلبه قواعدهم ومعانيها من الفاعلية والمفعولية ونحوها. وإليك بعض الآيات المشتملة على أمر مضمر، أظهره النحاة بتقدير نحوي، تتقدمه مسألته أو قاعدته النحوية: أن يكون المقدر خبراً لمبتدأ، وهو خبر عن الأمر، صريحاً بمقتضاه، كقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>٤٦</sup>، فقد جعل الطبري والزمخشري (الله) متعلّقاً بخبر، تقديره (فرض) أو (واجب) أي: واجب الله على الناس حج البيت<sup>٤٧</sup>، ولفظ (واجب) وكذلك (فرض) من مقتضى الأمر، ونتائجهم الجمهور على أن (من) في الآية في موضع خفض بدل من الناس، بدل بعض من كل، والضمير محذوف، وتقديره: من استطاع إليه سبيلاً منهم<sup>٤٨</sup>. وجوّز الكسائي كون (من) مبتدأ، فإن كانت موصولة فخيرها محذوف، أو شرطية فالمحذوف جوابها، والتقدير عليهما: من استطاع فليحج، تقدير أمر، وعلى ذلك فالعموم مخصّص إمّا بالبدل أو بالجملة<sup>٤٩</sup>. وذهب قومٌ إلى أن الآية من صريح الأمر لا من مقدره، وقالوا: هذا من أوكّد ألفاظ الوجوب عند العرب، إذا قال العربي: لفلان عليّ كذا، فقد وكّده وأوجب، فنكر الله سبحانه الحجّ بأبلغ ألفاظ الوجوب، تأكيداً لحقّه، وتعظيماً لحرمة، وتقويةً لفرضه<sup>٥٠</sup>. وذكر الشاطبي أنّ الآية نصّ في إيجاب الحج<sup>٥١</sup>. قال ابن عاشور (وفي الآية من صيغ الوجوب صيغتان: لام الاستحقاق، وحرف (على) الدالّ على تقرر حقّ في نمة المجرور بها)<sup>٥٢</sup>. وحقيقة الدلالة واضحة في الذهن، ولكن النظام النحوي يستلزم استكمال أركان التركيب، وتقدير ما حذف من خبرٍ أو متعلّقٍ، أو جواب شرطٍ، ونحوهما. لذا لزم تقدير الأمر - هنا - أو مقتضاه.

**الاشتغال:** هو أن يتقدم اسمٌ ويتأخّر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم، أو في سببِهِ، ك(زيداً ضربته، أو ضربتُ غلامه) ويترجح النصب في المشغول عنه إذا كان المشغول أمراً، نحو: زيداً اضربه، وإنما ضعّف الرفع في المشغول عنه، وقويّ إضمار فعل؛ لأنّ الأصل في الطلب أن يكون بالفعل، والخبر لا يكون طلباً، وإضمار الفعل يشاكل بين الجملتين<sup>٥٣</sup>. وجاء الأمر مقدرًا في أسلوب الاشتغال النحوي، كما في قوله تعالى ﴿وَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ﴾<sup>٥٤</sup>، قال ابن الأنباري ((إياي) ضمير منصوب منفصل، وهو منصوب بفعلٍ مقدرٍ، وتقديره: إياي ارهبوا فارهبون، وإنما وجب تقدير (ارهبوا) ولم يعمل فيه (فارهبون) الملفوظ به؛ لأنه مشغول بالضمير المحذوف، وهو الياء، ووجب أن يكون هذا المقدر بعد (إياي) لأنه ضمير منفصل، والضمير المنفصل إنما يعمل فيه على هذا الحدّ ما بعده لا ما قبله؛ لأنه لو كان قبله لصار متصلاً لا منفصلاً)<sup>٥٥</sup>، وأبو حيان جعل الآية تتحمل وجهين من التقدير: وإياي ارهبوا تنبهوا فارهبون، أو وتنبهوا فارهبون<sup>٥٦</sup>. والمقدر فيهما فعل أمر؛ لأن فيه تأكيداً، إذ الكلام مفروغ في قالب جملتين. ومن الاشتغال قوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾<sup>٥٧</sup>، أجاز بعض النحاة نصب (ذلكم) بإضمار فعلٍ يفسرُه ما بعده، فيكون من باب الاشتغال، ونقل أبو حيان تقدير النحاة لفعل التنبيه، أي: تنبهوا فذوقوه<sup>٥٨</sup>. والأحسن عند العكبري تقدير: باشروا ذلك فذوقوه<sup>٥٩</sup>. ومنه قوله تعالى ﴿وَأَلَّتِي يَأْتِينَ الْفَجْشَةَ﴾<sup>٦٠</sup>، أنّ محل (اللاتي) النصب، منصوب على الاشتغال، بتقدير فعل أمرٍ (اقصدوا) أو (تعمدوا) بعده؛ لما في الموصول من معنى الشرط، واختار مكّي النصب على الاشتغال، وعلّله بقوله (لأنه إنما أشبه الشرط، وليس المشبّه بالشيء كالشيء في حكمه، .. فالنصب هو الاختيار إذا كان في الكلام معنى الأمر)<sup>٦١</sup>.

### المصدر المنصوب النائب عن فاعله:

يذكر النحاة أنه يحذف فعل المصدر وجوباً، إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، ويُقاس في الأمر والنهي والدعاء، ك(صبراً جميلاً)<sup>٦٢</sup>، فيكون معنى المصدر فيه معنى الأمر، قال سيبويه (هذا باب ما يُنصبُ من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره، وذلك قولك:

سقيًا ورعيًا... وإنما اختزل الفعل هاهنا؛ لأنهم جعلوه بدلًا من اللفظ في الفعل، كما جعل الحذر بدلًا من احذر<sup>٦٣</sup>، وإنما حُذِفَ - هنا - إبانة لتصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدث والتجدد، أي الفعل<sup>٦٤</sup>. وحذف العامل وجوبًا لكونه بدلًا من الفعل وعضًا عنه في طلب، منه مضاف، نحو (فَضْرِبِ الرِّقَابَ)، ومنه مفرد، وليس مقيسًا عند سيبويه مع كثرته، وعند غيره مقيس بشرط إفراده وتكثيره<sup>٦٥</sup>، وخص ابن عصفور وجوب الحذف بالتكرار أو أن يكون دعاء أو مقررًا باستفهام<sup>٦٦</sup>. ومما جاء منه قوله تعالى ﴿وَيَا أُولَئِينَ إِحْسَانًا﴾<sup>٦٧</sup>، فالمصدر (إحسانًا) منصوب بفعل أمرٍ مقدرٍ بـ(أحسنوا)، فالمصدر ينوب عن الفعل الأمر، فيؤدي معناه، لكن يبقى الفعل حاضرًا في الذهن بمعناه، وصناعة الإعراب تقتضيه، فالنصب في المصدر لا بد أن له ناصبًا، والأثر الإعرابي لا بد له من عامل، قال الباقولي (يدل على صحة هذا قوله (وقولوا للناس حسنًا)، فلولا أن قبله ما هو في تقدير (أحسنوا) لم يقل (وقولوا للناس حسنًا)؛ لأن عطف الأمر يكون على مثله<sup>٦٨</sup>). وفي قوله تعالى ﴿فَضْرِبِ الرِّقَابَ﴾<sup>٦٩</sup>، الناصب للمصدر (ضرب) فعل أمرٍ مقدرٍ، أي: فاضربوا الرقاب ضربًا، قال الزمخشري (فحذف الفعل وقدم المصدر، فأنيب منابه مضافًا إلى المفعول، وفيه اختصار مع إعطاء معنى التوكيد؛ لأنك تذكر المصدر، وتدل على الفعل بالنسبة التي فيه)<sup>٧٠</sup>. وقال الكفوي (وكل مصدر دخل الفاء فيه وهو مضاف يكون معناه أمرًا، نحو ﴿فَضْرِبِ الرِّقَابَ﴾، ﴿فَنظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾<sup>٧١</sup>. المصدر المرفوع كسابقه المنصوب في الدلالة على الأمر، وتقديره فيه، لكنه أثبت وأدوم، تقول (صبرًا جميلًا) إذا أمرت بالصبر، فإن قلت (صبرًا جميلًا) كان أمرًا بالصبر الدائم الطويل<sup>٧٢</sup>، قال كفوي: (والرفع في باب المصادر التي أصلها النياحة عن أفعالها يدل على الثبوت والاستقرار، بخلاف النصب فلا يدل إلا على التجدد للحدث المستفاد من عامله الذي هو الفعل، فإنه موضوع للدلالة عليه)<sup>٧٣</sup>. ومما ورد منه في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾<sup>٧٤</sup>، (فدية) بالرفع على ثلاثة أوجه عند النحاة: أحدها: أن تكون مبتدأ والخبر محذوف، أي: فعليه فدية، والثاني: أن تكون خبر مبتدأ محذوف، أي: فالواجب عليه فدية، والثالث: أن تكون فاعل فعلٍ مقدرٍ، أي فتجب عليه فدية، وزادوا في قراءة النصب (فدية) على إضمار فعلٍ، أي فليد فدية<sup>٧٥</sup>. أما تقدير النصب فتقدير لام الأمر دليلٌ عليه، وأما تقدير أوجه الرفع فالمقدر فيها الوجوب، وهو مقتضى الأمر، يلزم في الصناعة؛ لضبط النظام النحوي وإتمام التركيب، فالمبتدأ يقتضي خبرًا، والفاعل لا بد له من عامل. وفي قوله تعالى ﴿فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾<sup>٧٦</sup>، (اتباع) و(أداء) مصدران مرفوعان؛ لتأكيد الأمر وثباته واستقراره، وقدّر النحاة فيه أوجه، منها أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: الحكم أو الواجب الاتباع، أو أن يكون مبتدأ لخبر محذوف، أي: فعليه الاتباع أو متأخر: فاتتبع بالمعروف عليه<sup>٧٧</sup>. واختلاف دلالة المصادر المنصوبة عن المصادر المرفوعة عند النحاة، أصلٌ في اختلاف الحكم الفقهي، فالأمر بالمصدر المرفوع يقتضي الوجوب والأمر بالمنصوب يقتضي الندب، قال ابن عطية (وهذا سبيل الواجبات كقوله تعالى ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ﴾، وأما المندوب إليه فيأتي منصوبًا، كقوله تعالى ﴿فَضْرِبِ الرِّقَابَ﴾<sup>٧٨</sup>، قال أبو حيان (ولا أدري هذه التفرقة بين الواجب والمندوب إلا ما ذكروا من أن الجملة الابتدائية أثبت وأكد من الجملة الفعلية في مثل قوله ﴿قَالُوا سَلْمًا قَال سَلْمًا﴾<sup>٧٩</sup>. النصب بفعل أمرٍ مقدرٍ، وهذا كثير جدًا في القرآن الكريم. في قوله تعالى ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْفَقُونَ﴾<sup>٨٠</sup>، بنصب (أحياء) في قراءة ابن أبي عبله<sup>٨١</sup>، نصب بفعل أمرٍ مقدرٍ (احسبهم)<sup>٨٢</sup> وأنكر الأخفش النصب، وقال (لأنه لو قال: (بل احسبهم أحياء) كان قد أمرهم بالشك)<sup>٨٣</sup>، والصحيح إضمار الفعل بصيغة الأمر (احسبهم)؛ لأن (حسب) قد تأتي بمعنى اليقين، وأرشد اللفظ والمعنى إلى تقديره دون غيره<sup>٨٤</sup>. في قوله تعالى ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَانِكُمْ﴾<sup>٨٥</sup> بنصب (الله) على قراءة الحسن<sup>٨٦</sup>، بإضمار فعل أمرٍ مقدرٍ يدل عليه ما قبله، وتقديره: (ولا تطيعوا الذين كفروا بل أطيعوا الله)، وأجاز الفراء (بل الله) بالنصب، كأنه لم يطلع على أنها قراءة<sup>٨٧</sup>. أن يكون الناصب الفعل (انكروا)، وهذا كثير في القرآن الكريم كقوله تعالى ﴿أَوْ أَشَدَّ تَكْرًا﴾<sup>٨٨</sup>، قال مكِّي (يكون منصوبًا على إضمار فعل، تقديره: اذكروه تكراً أشدَّ تكراً من تكركم لأبائكم)<sup>٨٩</sup>، وقدره العكبري بإضمار فعل الكون، أي: أو كونوا أشدَّ تكراً لله منكم لأبائكم<sup>٩٠</sup>. ومثله قوله تعالى ﴿قَوْمٌ نُّوحٌ﴾<sup>٩١</sup>، بنصب (قوم) بفعل أمرٍ مقدرٍ بـ(انكروا)<sup>٩٢</sup>، وكذلك جاء نصب (يوم) بـ(انكروا) مقدرٍ في قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَمُورُ أَسْمَاءُ مَوْرًا﴾<sup>٩٣</sup>، وفي قوله تعالى ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ﴾<sup>٩٤</sup>، فُدرٍ بـ(فانكروا) إذا (النجوم). وحذف عامل الحال جوازًا، وهو فعل أمرٍ مقدرٍ، كقوله تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ رُكْبَانًا﴾<sup>٩٥</sup>، فقد وقع الحال (رجالًا) في جواب الشرط، وحذف عامله جوازًا لدلالة ما قبله عليه<sup>٩٦</sup>، فقدّر النحاة بـ(حافظوا) أو (صلوا)، فالأول من لفظ الفعل المذكور قبل، لذلك كان أولى عند أبي حيان<sup>٩٧</sup>، وعلى الثاني اقتصر بعضهم<sup>٩٨</sup>. ونرى أثر هذا الأمر المقدر (صلوا) عند الفقهاء في قولهم بوجوب المحافظة على الصلاة في كل حال، فبعد الأمر بالقيام قانتين، رخص لهم في حالة الخوف بالصلاة ماشين على الأقدام أو راكبين<sup>٩٩</sup>. مما انفردت به الواو عن سائر حروف العطف، عطفها عاملاً قد حُذِفَ وبقي معموله. فجاء فعل الأمر المقدر في قوله تعالى ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾<sup>١٠٠</sup>، وقد يمتنع في الآية الكريمة عطف (شركاء) على (أمر)؛ لأنهم اشترطوا في عطف المفرد على المفرد أن يكون العامل في المفرد المعطوف عليه مما

يصح أن يتسلط على المفرد المعطوف، فالإجماع بمعنى الإعداد والعزيمة على الأمر<sup>١٠١</sup>، فلا يصح - معنى - أن تقول: أجمعت الأمر والشركاء. ويمتنع أن يكون مفعولاً معه؛ لأنهم اشتراطوا في نصب المفعول معه أن يكون مشاركاً لما قبله في زمن تسلط العامل عليه، فالواو التي قبله تدل على المصاحبة، ولا يقع - هنا - جمع الشركاء في وقت إجماع الأمر، لذا وجب نصب (شركاء) بفعل أمرٍ مقدرٍ قبله، (ادعوا شركاءكم)<sup>١٠٢</sup> أو (اجمعوا شركاءكم) فيكون من عطف الجملة على الجملة لا عطف المفردات<sup>١٠٣</sup>. حذف المعطوف عليه، وهو فعل أمر، والمعطوف بالواو، وقد اتحدا زماناً<sup>١٠٤</sup>، قال ابن مالك (ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً)<sup>١٠٥</sup>، ومنه في الكتاب العزيز قوله تعالى ﴿أَيُّجِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾<sup>١٠٦</sup> ففي الآية الكريمة حذف فعل الأمر كما قال أبو علي الفارسي (كأنه لما قيل لهم (أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً) قالوا: لا، فقيل لهم لما قالوا: لا: (فكرهتموه) أي كرهتم أكل لحمه ميتاً، فكما كرهتم أكل لحمه ميتاً فكذا فآكروها غيبته..، وقوله (واتقوا الله) معطوف على هذا الفعل المقدر، ولا يكون قوله (فكرهتموه) بمعنى فآكروها واتقوا الله، لأن لفظ الخبر لا يوضع للدعاء في كل موضع؛ ولأن قوله (فكرهتموه) محمول على المعنى الذي ذكرناه، فمعنى الخبر فيه صحيح)<sup>١٠٧</sup>.

**الإغراء:** أسلوب سائر في العربية، عرفه النحاة بأنه: اسم منصوب ب(الزم) محذوفاً، أو نحوه. يقوم الإغراء على المغربي، وهو المتكلم به، والمخاطب، وهو المغربي، والأمر المحبوب، وهو المغربي به. لا يجب حذف عامله إلا في عطف، نحو: الأمانة والصدق، أو تكرار، نحو: الوفاء الوفاء<sup>١٠٨</sup>. وما عدا ذلك فجازر إظهار الفعل، ك(نفسك)، أو رأسك، أو الجدار، وإذا أظهرت الفعل قلت: اتق رأسك، واحفظ نفسك، واتق الجدار)<sup>١٠٩</sup>. وقد ورد هذا الأسلوب في القرآن الكريم كثيراً، أضمر فيه الفعل الأمر، كقوله تعالى ﴿صَبَّغَةَ اللَّهُ﴾<sup>١١٠</sup> قرأ الجمهور بالنصب<sup>١١١</sup>، على إضمار فعل أمر، أي الزموا، أو اتبعوا، وذكر وجوه للنصب أخرى<sup>١١٢</sup>. وفي قوله تعالى ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾<sup>١١٣</sup>، منصوب على الإغراء، أي الزموا كتاب الله<sup>١١٤</sup>، وقيل بتقدير الإغراء: عليكم كتاب الله، وهذا رأي الكسائي والكوفيين، أجازوا تقديم المنصوب في باب الإغراء مستدلين بهذه الآية<sup>١١٥</sup>، قال العكبري: (وهذا عندنا غير جائز؛ لأن (عليكم) وبابه عامل ضعيف، فليس له في التقديم تصرف)<sup>١١٦</sup>. وعند قوله تعالى ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ اللَّيْلِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾<sup>١١٧</sup>، قال الباقولي: (أي الزموا فطرة الله، فهو نصب على الإغراء)<sup>١١٨</sup>. وفي قوله تعالى ﴿تَنْزِيلِ الْكِتَابِ﴾<sup>١١٩</sup>، قال الفراء: (ولو نصبته - تنزيل - وأنت تأمر باتباعه ولزومه كان صواباً)<sup>١٢٠</sup> على تقدير: الزم أو اقرأ<sup>١٢١</sup>.

**التحذير:** أسلوب عربي، هو عند النحاة: الاسم المنصوب بفعل مضمر، تقديره: احذر أو نحوه. يقوم التحذير على ثلاثة أركان - كالإغراء -: المحذر، هو المتكلم، والمحذر، وهو المخاطب، والمحذر منه، وهو الأمر الذي يصدر بسببه التنبيه. ويجب نصبه بعامل محذوف وجوباً، إذا كان أسلوب التحذير مصدرًا بالضمير: إياك، وفروعه، نحو: إياك والنميمة. أو غير مصدر بالضمير لكنه مكرر أو معطوف عليه، نحو: البرد البرد، أو البرد والمطر. ويجوز إضمار العامل وإظهاره حيث لا ضمير ولا تكرار ولا عطف. كمن يحذر طفلاً من النار، فيقول: النار<sup>١٢٢</sup>. وقد ورد التحذير في القرآن الكريم، وجاء المنصوب بفعل أمرٍ مقدرًا، كقوله تعالى ﴿قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾<sup>١٢٣</sup> (فناقة) منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوباً، تقديره: احذروا عقر الناقة، واحذروا سقياها، قال ابن الأنباري (ناقة، منصوب بتقدير فعل، وتقديره: احذروا ناقة الله و (سقياها) عطف عليه)<sup>١٢٤</sup>. قال أبو حيان (مما يجب إضمار عامله؛ لأنه قد عطف عليه فصار حكمه بالعطف حكم المكرر، كقولك: الأسد الأسد، أي احذروا ناقة الله وسقياها فلا تفعلوا ذلك)<sup>١٢٥</sup>. وفي قوله تعالى ﴿الْفَارِعَةَ ۗ مَا الْفَارِعَةُ﴾<sup>١٢٦</sup> بالنصب في قراءة<sup>١٢٦</sup>، بإضمار فعل التحذير، أي: احذروا الفارعة<sup>١٢٧</sup>.

### حزم المضارع إذا كان جواباً لأمر مقدر:

كما في قوله تعالى ﴿بِأَيِّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُكُّكُمْ عَلَىٰ تَجْرَةِ تَجْيِئِكُمْ مِّنْ عَذَابِ إِلِيمٍ ۗ ۝١٠ تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ۗ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۗ ۝١١ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ ۝١٢﴾<sup>١٢٨</sup> فالمضارع (تؤمنون) خيرٌ في قراءة الجمهور، بمعنى الفعل الأمر، يدل على ذلك: حزم جوابه (يغفر لكم) لأنه جاء جواب الأمر المقدر. القراءتان الشاذتان، قراءة عبد الله بن مسعود (أمنوا) و (جاهدوا) بصيغة الأمر<sup>١٢٩</sup>. وقراءة زيد بن علي على حذف لام الأمر أي: لتؤمنوا ولتجاهدوا<sup>١٣٠</sup>. قال الباقولي (والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أن قوله (تؤمنون) بمعنى (أمنوا)، فجاء (يغفر لكم) مجزوماً، لأنه جواب (أمنوا) مدلول (تؤمنون)<sup>١٣١</sup> وهو اختيار أبي علي الفارسي وغيره<sup>١٣٢</sup>. جواب الشرط المقدر بفعل مضارع مع لام الأمر، كقوله تعالى ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾<sup>١٣٣</sup> فقدّر النحاة عامل الرفع ل(رجل) فعلاً مضارعاً مصحوباً بلام الأمر، أو بفعل الكون كذلك، قال الزمخشري (فليشهد رجلٌ وامرأتان)<sup>١٣٤</sup> أو بالرد إلى الكون (فليكن رجلٌ وامرأتان)<sup>١٣٥</sup> إذ ذكرت في الآية من قبل (فإن لم يكونا) ويصح أن تكون (كان) تامة أو ناقصة، فإن تكن تامة ف(رجل) فاعل، وإن تكن ناقصة ف(رجل) اسمها، وخبرها محذوف<sup>١٣٦</sup>. ولكن التامة أشبه؛ ولأنه يقل الإضمار<sup>١٣٧</sup>، وبه حزم الباقولي وابن الأنباري<sup>١٣٨</sup>. وكان لهذا التقدير أثر في الأحكام

الفهية المستتبطة من الآية الكريمة. والمعنى عند الجمهور: فإن لم يكن المستشهد رجلين، أي: إن أغفل ذلك صاحب الحق أو قصده لعذر ما، وقال قوم: بل المعنى: فإن لم يوجد رجلان، ولا يجوز استشهاد المرأتين إلا مع عدم الرجال، قال ابن عطية: وهذا قول ضعيف، ولفظ الآية لا يعطيه<sup>١٣٩</sup>، بل الآية تؤيد قول الجمهور. وقضى الشافعي بعدم جواز إسهاد أربع نسوة؛ لما جاء في الآية من أن الله لم يجز الشاهدين إلا مع رجل<sup>١٤٠</sup>. إذا جاء الأمر بلفظ القول، فإن المضارع المجزوم بعده جواب لفعل أمر مقدر بعده، كقوله تعالى ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا﴾<sup>١٤١</sup>، وقوله تعالى ﴿قُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾<sup>١٤٢</sup>، قال المبرد: في هذه الآية وما أشبهها، فليس (يقولوا جواباً لقل) ولكن المعنى - والله أعلم - : قل لعبادي: قولوا يقولوا<sup>١٤٣</sup>. وورد في هذه الآيات وأشباهاها أوجه، فُدر الأمر في وجهين: أحدهما: أن يقيموا مجزوم بلام الأمر محذوف، تقديره: ليقيموا، فحذفت وبقي عملها.

والثاني: أنه مجزوم على جواب المقول المحذوف، تقديره: قل لعبادي: أقيموا وأنفقوا، يقيموا وينفقوا. قال الزمخشري (المقول محذوف؛ لأن جواب (قل) يدل عليه، وتقديره (قل لعبادي الذين آمنوا) أقيموا الصلاة وأنفقوا (يقيموا الصلاة وينفقوا)، وجوزوا أن يكون يقيموا وينفقوا، بمعنى: ليقيموا ولينفقوا، ويكون هذا هو المقول، قالوا: وإنما جاز حذف اللام؛ لأن الأمر الذي هو (قل) عوض منه، ولو قيل: يقيموا الصلاة وينفقوا، ابتداءً بحذف اللام، لم يجز<sup>١٤٤</sup>. ورجح إضمار فعل أمر ابن الشجري، وجعله أوجه القولين، وقال (والذي يوضح إضمار أمر آخر، أن (قل) لا بد له من جملة تحكى به، فالجملة المحكية به هي التي ذكرناها؛ لأن أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم النبي: أقيموا الصلاة، فلا يجوز أن تكون هذه المجزومات أجوبة لقل<sup>١٤٥</sup>)).

## الخاتمة

وفيها نتائج وفوائد:

حاجتنا إلى علم النحو، وهداية تقدير الإعراب لفهم القرآن وأحكامه، ومسائل البحث أرشدت إلى الأمر الإلهي الواجب امتثاله أو المندوب إليه، أو غيرهما من معاني الأمر. بيان الفرق بين تقدير المعنى وتقدير الإعراب، وإن كان يلزم النحوي العناية بتقدير الإعراب. بالنقد النحوي تظهر دلالات نحوية كامنة في التركيب، لا تُستخرج إلا بالتقدير، ولا تُعرف إلا بضبط النظام المثالي للجملة العربية. فهم النص الشرعي واجب؛ لأجل الامتثال، ولا يتأتى الفهم إلا بتعلم اللغة وعلومها، وأسطها علم النحو، لذا أوجب العلماء تعلم اللغة، وقالوا: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب<sup>١٤٦</sup>، وهذا البحث درس عملي، وترجمان تطبيقي لتلك المقولة وذلك الحكم. الأمر المقدر كالأمر الظاهر يقتضي الوجوب مطلقاً فقد قال الفقهاء بوجوب المحافظة على الصلاة في كل حال؛ للأمر المقدر في قوله تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ كذلك الأمر باستشهاد المرأتين مع الرجل، وغيره مما ورد في ثنايا البحث.

من مواضع الخلاف في الأمر الوارد في القرآن، أصريح أم مقدر؟ آية وجوب الحج، وقد بيناه في موضعه. يُعد بعض الأصوليين المصدر النائب عن فعله منصوباً أو مرفوعاً من صيغ الأمر الصريح، والصحيح أنه أمر مقدر، اقتضت الصناعة النحوية تقديره، ودأب النحاة على ذلك، كما بيناه في موضعه. المصدر النائب عن فعله دال على الأمر منصوباً أو مرفوعاً، والمنصوب يدل على الجملة الفعلية، والمرفوع يدل على الأسمية، والجملة الأسمية أثبت وأكد وأدوم عند النحاة؛ لذا جعل الفقهاء الأمر بالمصدر المرفوع يقتضي الوجوب، والأمر بالمنصوب يقتضي الندب عند الإطلاق وعدم النظر إلى القرائن. قدر النحاة فعل الأمر، وربما يقدرون لام الأمر، لكنهم لم يقدروا اسم فعل الأمر؛ لأنه عامل ضعيف.

## المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ط ٢، ١٤١٦هـ، دار إحياء العلوم، بيروت.
- أحكام القرآن، أبو بكر ابن العربي، ت/ علي محمد الجاوي، دار المعرفة، بيروت.
- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ت/د/ رجب عثمان، ط ١، ١٤١٨هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ط ١، ٢٠٠٧م، دار غريب، القاهرة.
- الأصول في النحو، محمد بن سهل بن السراج، ت/د/ عبد الحسين الفتلي، ط ٣، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري، ت/ محمد عزوز، ط ١، ١٤١٧هـ، عالم الكتب، بيروت.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، ت/د/ زهير زاهد، ط ٢، ١٤٠٥هـ، عالم الكتب، بيروت.
- إعراب القرآن، المنسوب إلى الزجاج، ت/ إبراهيم الأبياري، ط ٤، ١٤٢٠هـ، دار الكتاب المصري، القاهرة.

- الإغفال، أبو علي الفارسي، ت/د/ عبد الله عمر الحاج، ١٤٢٤هـ، مركز جمعة الماجد، أبو ظبي.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، السيوطي، ت/د/ محمود فجال، ط١، ١٤٠٩هـ، مطبعة الثغر.
- أمالى ابن الشجري، هبة الله الحسني، ت/د/ محمود الطناحي، ط١، ١٤١٣هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات ابن الأنباري، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- أوضح المسالك، جمال الدين ابن هشام، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، ١٤٢١هـ، دار الفكر، بيروت.
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ت/د/ طه عب الحميد طه، ١٤٠٠هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- تاج العروس، السيد محمد الزبيدي، ط١، ١٤٢٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ت/ سعد كريم الفقي، ط١، ١٤٢٢هـ، دار اليقين، المنصورة.
- التنزيل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، ت/د/ حسن هندأوي، ط١، ١٤٢٠هـ، دار القلم، دمشق.
- التعريفات، لعلي الجرجاني، ت/د/ عبد الرحمن عميرة، ط١، ١٤١٦هـ، عالم الكتب، بيروت.
- تفسير الإمام الشافعي، جمعه د/ أحمد الفزان، ط١، ١٤٢٧هـ، دار التدمرية، الرياض.
- تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ت/ عادل عبد الموجود وآخرين، ط١، ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تفسير التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، دار سحنون، تونس.
- تفسير الطبري، ابن جرير الطبري، ط٣، ١٤٢٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تفسير الكشاف، الزمخشري، ط٤، ١٤٢٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الجامع لأحكام القرآن، محمد القرطبي، ط٥، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الجنى الداني، الحسن المرادي، ت/د/ فخر الدين قباوة، دار الأفاق الجديدة، بيروت.
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ت/ بدر الدين قهوجي وآخرين، ط٣، ١٤٣٥هـ، البيّنة، دمشق.
- الخصائص: أبو الفتح ابن جني، ت/ محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى، بيروت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف السمين، ت/د/ أحمد الخراط، ط٢، ١٤٢٤هـ، دار القلم، دمشق.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر.
- شرح التسهيل لابن مالك، ت/د/ عبد الرحمن السيد، ط١، ١٤١٠هـ، دار هجر، القاهرة.
- شرح الحدود النحوية، جمال الدين الفاكهي، ت/د/ محمد الطيب، ط١، ١٤١٧هـ، دار النفائس، بيروت.
- شرح الرضي على الكافية، ت/ يوسف حسن عمر، ١٣٩٨هـ، جامعة قاريونس.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ت/د/ عبد المنعم هريدي، ط١، ١٤٠٢هـ، جامعة أم القرى.
- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، ت/د/ صاحب أبو جناح.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ت/د/ عبد المعطي قلعي، ط١، شركة القدس، القاهرة.
- الصاحح، للجوهري، ت/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.
- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ط٢، دار التراث العربي، بيروت.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ت/د/ كاظم المرجان.
- الكتاب، عمرو بن قنبر، ت/ عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، علي الباقولي، ت/د/ محمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- الكليات، للكفوي، ط٢، ١٤١٣هـ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيى ثعلب، ت/ عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف بمصر.
- المحتسب، أبو الفتح ابن جني، ت/ علي النجدي ناصف وآخرين، ١٣٨٦هـ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.



- المحرر الوجيز، عبد الحق بن عطية، ط ١، ١٤٣٦هـ، وزارة الأوقاف بقطر.  
المحصل، محمد بن عمر الرازي، ت/د/ طه جابر العلواني، ط ٣، ١٤١٨هـ، مؤسسة الرسالة.  
مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، عالم الكتب، بيروت.  
المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، ت/ مصطفى الحدري، مجمع اللغة العربية، دمشق.  
مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ت/د/ حاتم الضامن، ط ١، ١٤٢٤هـ، دار البشائر، دمشق.  
معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري الزجاج، ت/د/ عبد الجليل شلبي، ط ١، ١٤٠٨هـ، عالم الكتب، بيروت.  
معاني القرآن، أبو جعفر النحاس، ت/د/ يحيى مراد، ١٤٢٥هـ، دار الحديث، القاهرة.  
معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش، ت/د/ عبد الأمير الورد، ط ١، ١٤٠٥هـ، عالم الكتب، بيروت.  
معاني القرآن، يحيى الفراء، ت/ أحمد نجاتي، ومحمد النجار، دار السرور، بيروت.  
معجم مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، ت/ نديم مرعشلي، دار الفكر.  
معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، ط ٢، ١٤٢٢هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.  
مغني اللبيب، جمال الدين ابن هشام، ت/ مازن المبارك وآخرين، دار الفكر.  
مفتاح العلوم، ليوسف السكاكي، ت/د/ عبد الحميد هنداي، ط ١، ١٤٢٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.  
المقاصد الشافية، إبراهيم الشاطبي، ت/د/ عبد الرحمن العثيمين وآخرين، ط ١، ١٤٢٨هـ، جامعة أم القرى.  
المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، ت/ محمد عبد الخالق عزيمة، ١٣٩٩هـ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.  
منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، د/ لطيفة إبراهيم النجار، ط ١، ١٤٢٤هـ، دار العلم العربي، بيروت.  
الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت/ مشهور السلطان، ط ١، ١٤١٧هـ، دار ابن عققان، الخبر، السعودية.  
النحو الوافي، عباس حسن، ط ٣، ١٩٦٦م، دار المعارف بمصر.

### INDEX OF RESOURCES AND REFERENES

- 1- AL-ITQAN FE OLOOM AL-QURAN, JALAL ADDIN AL-SUYUTI, 2<sup>ND</sup> EDITION, H1416,DAR IHYA AL OLOOM,BEIRUT.
- 2-AHKAM AL-QURAN,BY ABU BAKR IBN AL-ARABI,VERIFICATED BY ALI MD. AL-BAJAWI,DAR AL MAERIFAH,BEIRUT.
- 3 - ERTISHAF AL-DHARB MIN LISAN AL-ARAB, BY ABU HIYAN AL-ANLUSI, VERIFICATED BY DR. RAJAB OTHMAN, 1<sup>ST</sup> EDITION, H1418 MAKTABAH AL-KHANJI, CAIRO.
- 4-OSOOL AL TAFKIR AN NAHWI, DR. ALI ABUL MAKARIM, 1<sup>ST</sup> EDITION,AD 2007 , DAR AL-GHARIB, QAIRO.
- 5- AL-OSOOL FIN NAHW, BY MD. BIN SAHL AL-SIRAJ, VERIFICATED BY ABDUL HUSAYIN AL-FATLI, 3<sup>RD</sup> EDITION, H1408, MU AS SASAH AL-RESALAH, BEIRUT.
- 6-EARAB SHAWATH,BY ABUL BAQA AL-ABKARI,VERIFICATED BY MD. AZZOZ,1<sup>ST</sup> EDITION, ALAM AL KOTOB,BEIRUT.
- 7- EARAB AL-QURAN, BY ABU JAFAR AL-NAHHAS, VERIFICATED BY ZUHAYR GAZI ZAHID, 2<sup>ND</sup> EDITION, H 1405, ALAM AL-KOTOB,BEIRUT.
- 8- EARAB AL-QURAN, BELONGED TO AL-ZOJAJ, VERIFICATED BY IBRAHIM AL-ABIYARI,4<sup>TH</sup> EDITION, DAR AL-KITAB AL-MASRI, QAIRO.
- 9-AL-EGHFAL,BY ABU ALI AL-FARSI,VERIFICATED BY DR. ABDULLAH OMER AL-HAJJ,H 1424,JUMEA AL-MAJID CENTRE,ABU DHABI.
- 10-AL-IQTIRAH FE OSOOL AN NAHW WA JADALAHO, AL-SUYTI,VERIFICATED BY MUHMOOD FIJAL,1<sup>ST</sup> EDITION, H 1409,MUTBA AH AL THUGHAR.
- 11-AMALI IBN AL SHAJARI ,HIBATULLAH

- AL HASANI, VERIFICATED BY DR. MUHMOOD AL TANAH, 1<sup>ST</sup> EDITION, H 1413, MAKTABAH AL KHANJI, QAIRO
- 12-AL-ENSAF FE MASA EL AL-KHILAF, BY ABUL BARAKATH BIN AL-ANBARI, VERIFICATED BY MUHAMMED MUHYI AL-DIN ABDUL HAMID, DAR AL-FIKR.
- 13-AWDAH AL MASALIK, BY JAMAL ADDIN IBN HISHAM, VERIFICATED BY MD. MOHIUDDIN ABDUL HAMEED, DAR AL FIKR ,BEIRUT.
- 14- AL-BORHAN FE OLOOM AL-QURAN, BADR AL-DIN AL-ZAR KASHI, H1424, DAR AL-FIKR, BEIRUT.
- 15-AL-BAYAN FE GHARIB EARAB AL-QURAN, BY ABUL BARAKATH BIN AL-ANBARI, VERIFICATED BY DR. TAHA ABDUL HAMEED, GENERAL EGYPTION BOOK ORGANIZATION(GEBO), H1400.
- 16- TAJ AL-AROS, BY MD. MURTADA AL-ZUBAYDI, 1<sup>ST</sup> EDITION, H1428, DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH, BEIRUT.
- 17-AL-TIBIYAN FE EARAB AL-QURAN, BY ABUL BAQA AL-ABKARI, VERIFICATED BY SAYID KARIM AL-FAQY, 1<sup>ST</sup> EDITION, H1422, DAR AL-YAQEEN, AL-MUNSORAH.
- 18-AL-TADHYEEL WAT TAKMEEL, BY ABU HAYYAN AL-ANDLUSI, VERIFITED BY DR. HASAN HINDAWI, 1<sup>ST</sup> EDITION, H1420, DAR AL-QALAM, DAMASCUS.
- 19- AL- TARIFAT, BY AL SHARIF ALI BIN MUHAMMED AL-JARJANI, VERIFICATED BY DR. ABDUL RAHMAN OMIARAH, EDITION1, H 1416, ALAM AL-KOTOB, BEIRUT.
- 20-TAFSIR AL IMAM AL SHAFIE, BY JUMA AHMED AL FARRAN, 1<sup>ST</sup> EDITION, DAR AL TADAMMURIA, RIYADH.
- 21-TAFSIR AL BAHR AL MUHEET, ABU HAYYAN AL ANDULOSI, VERIFICATED BY ADIL ABDUL MAWJOOD AND OTHERS, 1<sup>ST</sup> EDITION, H 1413, DAR AL KOTOB AL ILMIYAH BEIRUT.
- 22-TAFSIR AT TAHREER WAT TANWEER , AL TAHIR IBN ASHOOR, DAR SAHNOON, TUNISIA.
- 23-TAFSIR AL TABARI ,BY IBN JARIR AL TABRI, 3<sup>RD</sup> EDITION, H 1420, DAR AL KOTOB AL ILMIYAH, BEIRUT.
- 24-TAFSIR AL KASH SHAF, BY ZAMAKH SHARI, 4<sup>TH</sup> EDITION, H1427, DAR AL KOTOB AL ILMIYAH, BEIRUT.
- 25-AL JAEU LI AHKAM AL QURAN, MD. AL QURTABI, 5<sup>TH</sup> EDITION, 5<sup>TH</sup> EDITION, DAR AL KOTOB AL ILMIYAH, BEIRUT.
- 26- AL-JANA AL-DANI, BY AL-HASAN AL-MURADI, VERIFICATED BY DR. FAKHR AL-DIN QABAWAH, DAR AL AFAQ AL-JADIDAH, BEIRUT.
- 27-AL HUJJAH LIL QURRA AS SAB AH, BY ABU ALI AL FARISI, VERIFICATED BY BADR ADDIN QAHWAJI AND OTHERS, 3<sup>RD</sup> EDITION, H 1435, AL BAYINAH.
- 28- AL-KHASA ES, BY ABUL FATH BIN JINI, VERIFICATED, MUHAMMED ALI AL NAJJAR, DAR AL-HUDA, BEIRUT.
- 29-AL DUR AL MASON FE OLOOM AL-KITAB AL- MAKNOON, BY AHMED BIN YOUSUF AL-SAMEEN , VERIFICATED, AHMED AL-KHARRAT, 2<sup>ND</sup> EDITION, H1424, DAR AL-QALM, DAMASCUS.
- 30-SHARH AL ASHMONI ALA ALFIAT IBN MALIK ,DAR FIKR.
- 31-SHARH AT TASHEEL, IBN MALIK , VERIFICATED BY DR. ABD. AL RAHMAN AL SAYED, 1<sup>ST</sup> EDITION ,H 1410,

DAR HIJR, QAIRO.

32-SHARH AL HUDOOD ANHWIAH , BY JAMAL ADDIN

AL FAKIHI, VERIFICATED BY DR. MD. AL TAYIB, 1<sup>ST</sup> EDITION,  
H1417, DAR AL NAF AIS, BEIRUT.

33-SHARH AL-RADI ALA AL-KAFIYAH, VEFIRICATED, YOUSUF HASAN OMAR,  
H1398, QARYUNUS UNIVERSITY.

34-SHARH AL-KAFIYAH AL-SHAFIYAH, BY IBN MALIK, VERIFICATED BY ABD. AL-  
MUNIM HARIDI, 1<sup>ST</sup> EDITION ,H1402, UMM AL-QURA UNIVERSITY.

35- SHARH AL-MUFASSAL, BY IBN YAESH, ALAM AL-KOTOB, BEIRUT.

36- SHARH JUMAL AL-ZUJAJI, BY IBN USFUR AL-ESHBILI, VERIFICATED BY DR.  
SAHIB ABU JANAH.

37-SHARH KITAB SIBAWIAH, BY ABU SAYED AL-SERAFI, VEFIRICATED, BY DR. ABD.  
AL MUTI QAL AJI,

1<sup>ST</sup> EDITION, AL-QODUS PUBLISHING COMPANY.

38- AL-SIHAH, BY AL-JAWHARIY, VERIFICATED BY AHMED

ABD. AL-GHAFUR ATTAR , DAR AL-MALAYIN  
(DAR AL-ILM LIL MALAYIN).

39-KITAB AL EAYEN, AL KHALIL BIN AHMED AL FARAHEEDI,  
2<sup>ND</sup> EDITION , DAR AT TURAHT AL ARABI, BIERUT.

40-KITAB AL MUQTASID FE SHARH AL EDHAH, BY ABDUL QAHIR AL  
JARJANI, VERIFICATED BY KAZIM AL MARJAN.

41-AL KITAB, BY AMRO BIN QANBER, VERIFICATED

BY ABD. AL SALAM HARON, ALAM AL KOTOB, BIERUT.

42-KASHF AL-MOSHKILAT WA EDHAH AL-MOADALAT,

BY ALI BIN AL-HOSAIN AL-BAQOLI, VERIFICATED, BY DR. MUHAMMED AL DALI,  
ARAB ACADEMY, DAMASCUS.

43-AL KULLIYAT , BY KAFOWI, 2<sup>ND</sup> EDITION, H 1413, DAR AL KITAB AL ISLAMI, QAIRO.

44-MAJALIS THALAB, BY AHMED BIN YAHYA THALAB, VERIFICATED BY ABD. AL  
SALAM HARUN,

2<sup>ND</sup> EDITION, DAR AL MAERIF, EGYPT

45-AL-MOHTASIB, BY ABUL FATH BIN JINI- VERIFICATED,

ALI AL-NAJDI NASEF AND OTHERS, SUPREME COUNCIL FOR ISLAMIC AFFAIRS,  
QAIRO.

46- AL-MUHAR RAR AL-WAJIZ, BY ABD. AL-HAQ BIN ATIYYAH, 1<sup>ST</sup> EDITION,  
MINISTRY OF ENDOWMENTS, QATAR.

47-AL MAHSOOL, BY MD. OMER AL RAZI, VERIFICATED

BY DR. TAHA JABIR AL ALAWANI, 3<sup>RD</sup> EDITION, H 1418, MUAS SASA AL RISALAH,

48-MOKHTASAR FE SHAWADH AL QURAN, BY IBN KHALAWIAH, ALAM AL  
KOTOB, BEIRUT.

49-AL MASAEL AL MANTHORAH, ABU ALI AL FARISI,

VERIFICATED BY MUSTAFA AL HADARI, ARAB ACADEMY,  
DAMASCUS.

50- MOSHKIL ERAB AL-QURAN, BY MAKKI BIN ABU TALIB, VERIFICATED, HATIM  
AL-DAMIN, 1<sup>ST</sup> EDITION, H1424,

DAR AL-BASHA ER, DAMASCUS.

51- MAEANIY AL-QURAN WA EARABAH, BY IBRAHIM BIN

AL-SARI AL-ZUJAJ, VERIFICATED BY ABD AL-JALIL SHALABI,

1<sup>ST</sup> EDITION, H1408, ALAM AL-KOTOB, BEIRUT.

52-MAEANI AL-QURAN, BY ABU JAFAR AL-NAHHAS, VEFIRICATED BY YAHYA  
MORAD, H1425, DAR AL-HADEETH, QAIRO.

53- MAEANI AL-QURAN, BY AKHFASH SAYED BIN MIS ADAH, VEFIRICATED BY DR.  
ABDUL AMEER AL-WARD,

ALAM AL-KOTOB.

54- MAEANI AL-QURAN, BY YAHYA AL-FARRA, VERIFICATED

BY AHMED NAJATI AND MD. AL-NAJJAR,  
DAR AL-SUROR, BEIRUT.

- 55- MOEJAM MOF RADAT ALFAZ AL-QURAN, BY RAGHIB AL-ASFHANI, VEFIRICATED, NADEEM MAR ASH LI, DAR AL-FIKR, BEIRUT.
- 56- MOEJAM MAQA ES AL-LOGAH, BY AHMED BIN FARIS, 2<sup>ND</sup> EDITION, H1422, DAR EHYA AL-TORATH AL-ARABI, BEIRUT.
- 57- MUGHNI AL LABIB, JAMAL ADDIN IBN HISHAM, VERIFICATED BY MAZIN AL MUBARAK AND OTHERS, DAR AL FIKR.
- 58- MIFTAH AL-ULOOM, BY YUSUF AL-SAKAKI, VERIFICATED BY ABD. AL-HAMEED HINDAWI, 1<sup>ST</sup> EDITION, DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH, BEIRUT.
- 59- AL-MAQASID AL-SHFIA, BY IBRAHIM AL-SHATBI, VERIFICATED BY ABDUL RAHMAN BIN AL-UTHAYMIN AND OTHERS, 1<sup>ST</sup> EDITION, H1428, UMM AL-QURAN UNIVERSITY.
- 60- AL-MUQTADHIB, BY MD. BIN YAZID AL-MUBARRID, VERIFICATED BY ABD. AL-KHALIQ ADHIMAH, SUPREME COUNCIL FOR ISLAMI AFFAIRS, QAIRO.
- 61- MANZILAT AL MAENA FE NAZARIYAT ANHW AL ARABI, BY DR. LATIFA IBRAHIM AL NAJJAR, 1<sup>ST</sup> EDITION, H 1424, DAR AL ILM AL ARABI, BEIRUT.
- 62- AL MUWAFQAT, IBRAHIM MUSA AL SHATBI, VERIFICATED BY MASH HOOR AL SULMAN, 1<sup>ST</sup> EDITION, H1417, DAR IBN AFFAN, AL KHUBAR, K.S.A.
- 63- AN- NAHW AL-WAFI, BY ABBAS HASAN, 3<sup>RD</sup> EDITION, DAR AL-MAEARIF, EGYPT.

### الهوامش

<sup>1</sup> مجالس ثعلب: ٣١٠/١.

<sup>2</sup> الخصائص: ١٩٠/١.

<sup>3</sup> ينظر (أمر) في كتاب العين، ومفردات الأصفهاني، والصحاح للجوهري، ومعجم مقاييس اللغة، لابن فارس، وتاج العروس.

<sup>4</sup> ينظر مفتاح العلوم: ٤٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٨/٧، والتعريفات: ٥٨، ٥٩، وشرح الحدود النحوية: ٨١، والكلديات: ٢٩٢/١.

<sup>5</sup> سورة النساء: ٥٨.

<sup>6</sup> ينظر مفتاح العلوم: ٤٢٨، والكلديات: ٢٩٢/١.

<sup>7</sup> سورة البقرة: ٤٣.

<sup>8</sup> سورة آل عمران: ١٠٤.

<sup>9</sup> سورة يوسف: ٢٣.

<sup>10</sup> سورة المائدة: ١٠٥.

<sup>11</sup> أصول التفكير النحوي: ٢٤٩.

<sup>12</sup> الإنصاف: ٣٤١.

<sup>13</sup> البرهان في علوم القرآن: ٣٨٠/١.

<sup>14</sup> الخصائص: ٣٥/١.

<sup>15</sup> منزلة المعنى في نظرية النحو العربي: ٣٦.

<sup>16</sup> سورة البقرة: ١٥٠.

<sup>17</sup> معاني القرآن للقرآء: ٨٩/١.

<sup>18</sup> الخصائص: ٢٧٩/١، ٢٦١/٣.

<sup>19</sup> الاتقان في علوم القرآن: ٤٩٥/١.

<sup>20</sup> الكتاب: ٢٧٥/١، ٢٦٠/٣.

- ٢١ الخصائص: ٢٦١/٣.
- ٢٢ سورة البقرة: ٢٨٢.
- ٢٣ ينظر البحر المحيط: ٣٦٧/٢، ومغني اللبيب: ٦٨٧.
- ٢٤ سورة البقرة: ٤٢.
- ٢٥ ينظر إعراب القراءات الشواذ: ١٥٧/١، والبحر المحيط: ٣٣٥/١.
- ٢٦ الكشف: ١٣٦/١.
- ٢٧ البحر المحيط: ٣٣٥/١.
- ٢٨ مغني اللبيب: ٨٥٣.
- ٢٩ سورة يونس: ١٠٣.
- ٣٠ ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٢١/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٤٤٥، والبحر المحيط: ١٩٤/٥.
- ٣١ سورة الزخرف: ٨٤.
- ٣٢ ينظر البحر المحيط: ٢٩/٨، ومغني اللبيب: ٥٦٧.
- ٣٣ سورة الأعراف: ٤.
- ٣٤ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ٤٤٩.
- ٣٥ سورة البقرة: ٢٢٨.
- ٣٦ ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٥٨/٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٠/٧، ٤٩.
- ٣٧ الكشف: ٢٦٧/١.
- ٣٨ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ١٦٨، والبيان: ١٥٦/١.
- ٣٩ معاني القرآن للنحاس: ٨٠/١.
- ٤٠ المحرر الوجيز: ٧٤/٢.
- ٤١ أمالي ابن الشجري: ٣٩٢/١، وفيه آيات أخرى مشابهة.
- ٤٢ أحكام القرآن: ١٨٦/١، وينظر الجامع لأحكام القرآن: ٧٥/٣.
- ٤٣ ينظر مذهبهم في البحر المحيط: ١٩٦/٢، والدر المصون: ٤٣٧/٢.
- ٤٤ ينظر الإنصاف: ٥٣٠، ومغني اللبيب: ٢٩٧، ٣٠٠، والجنى الداني: ١١٢، ١١٣، ووجه جائز عند الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: ١٦٢/٣.
- ٤٥ ينظر الكتاب: ٨/٣، والأصول في النحو: ١٥٧/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٩٤/٢.
- ٤٦ سورة آل عمران: ٩٧، ومثلها قوله تعالى ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَىٰهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ البقرة: ٢٢٨، وغيرها.
- ٤٧ تفسير الطبري: ٣٦٣/٣، والكشاف: ٣٨٢/١.
- ٤٨ ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤٤٧/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٩٦/١، والمحرر الوجيز: ٥٢١/٢، والبحر المحيط: ١٢/٣.
- ٤٩ ينظر مغني اللبيب: ٦٩٤.
- ٥٠ ينظر أحكام القرآن: ٢٨٥/١، ونقله القرطبي بنصه في تفسيره: ٩١/٤، ٩٢.
- ٥١ الموافقات: ١٥٤/٤.
- ٥٢ التحرير والتنوير: ٢٢/٤.
- ٥٣ ينظر أمالي ابن الشجري: ٨٠/٢، ٨٥، وأوضح المسالك: ١٥٨/٢.
- ٥٤ سورة البقرة: ٤٠.
- ٥٥ البيان في غريب إعراب القرآن: ٧٧/١، وينظر التبيان في إعراب القرآن: ٤٩.
- ٥٦ البحر المحيط: ٣٣١/١، والدر المصون: ٣١٤/١، ومثل هذه الآية قوله تعالى ﴿فَأَيُّيَ فَاعْبُدُون﴾ في سورة العنكبوت: ٥٦.

- ٥٧ سورة الأنفال: ١٤.
- ٥٨ البحر المحيط: ٤/٤٦٦.
- ٥٩ التبيان في إعراب القرآن: ٤٠٦، والدر المصون: ٥/٥٨١.
- ٦٠ سورة النساء: ١٥.
- ٦١ ينظر مشكل إعراب القرآن: ٢٣١/١، والدر المصون: ٣/٦١٨.
- ٦٢ أوضح المسالك: ٢/٢١٨.
- ٦٣ الكتاب: ٣١١/١، ٣١٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/١١٤.
- ٦٤ شرح الرضي على الكافية: ١/٣٠٦.
- ٦٥ ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/١٨٦.
- ٦٦ شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٤٠٧، ٤١١.
- ٦٧ سورة البقرة: ٨٣، ومثلها في سورة الأنعام: ١٥١، والأعراف: ٢٩، والأحقاف: ١٥.
- ٦٨ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ١/٦٢، وينظر معاني القرآن للأخفش: ١/٣٠٨، والحجة للفارسي: ٢/١٢٨، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٠٢، والبحر المحيط: ١/٤٥٢، وفيه وجوه أخرى.
- ٦٩ سورة محمد: ٤.
- ٧٠ الكشف: ٤/٣٠٨، وينظر ارتشاف الضرب: ٢٢٥٣، ٢٢٥٥.
- ٧١ سورة البقرة: ٢٨٠، وينظر الكليات: ٤/٢٠١.
- ٧٢ ينظر الكتاب: ١/٣١٩، ٣٢١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/١٧٨، ١٧٩، ومعاني القرآن للفراء: ١/١٠٩، والتذييل والتكميل: ٣/٣١٤، وشرح الأشموني: ١/٢٢١.
- ٧٣ ينظر الكليات: ٤/٢٠١.
- ٧٤ سورة البقرة: ١٩٦، ومثلها كثير ك﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ البقرة: ١٨٥، ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ النساء: ٩٢، والمجادلة: ٣، و﴿فَنظَرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ البقرة: ٢٨٠.
- ٧٥ ينظر الكشف: ١/٢٣٨، وأمالي ابن الشجري: ١/٣٩٢، ٣٩٣، والبحر المحيط: ٢/٨٤، والدر المصون: ٢/٣١٧.
- ٧٦ سورة البقرة: ١٧٨.
- ٧٧ ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٢٤٨، ٢٤٩، وإعراب القرآن للنحاس: ١/٢٨١، والكشاف: ١/٢٢٠، والدر المصون: ٢/٢٥٤.
- ٧٨ المحرر الوجيز: ١/٦٥٢.
- ٧٩ البحر المحيط: ٢/١٦.
- ٨٠ سورة آل عمران: ١٦٩.
- ٨١ ينظر قراءته في إعراب القراءات الشواذ: ١/٣٥٦، والبحر المحيط: ٣/١١٨.
- ٨٢ ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٤٨٨، والكشاف: ١/٤٣٠.
- ٨٣ معاني القرآن للأخفش: ١/٣٤٤، ووافقه الفارسي في الإغفال: ٢/١٣٨.
- ٨٤ ينظر البحر المحيط: ٣/١١٨، والدر المصون: ٣/٤٨٢.
- ٨٥ سورة آل عمران: ١٥٠.
- ٨٦ ينظر مختصر في شواذ القرآن الكريم: ٢٩، والبحر المحيط: ٣/٨٢.
- ٨٧ ينظر معاني القرآن للفراء: ١/٢٣٧، ومشكل إعراب القرآن: ١/٢١٥، والدر المصون: ٣/٤٣٤.
- ٨٨ سورة البقرة: ٢٠٠.
- ٨٩ مشكل إعراب القرآن: ١/١٦٣، وينظر المحرر الوجيز: ١/٧٣٤.
- ٩٠ التبيان في إعراب القرآن: ١٢٦.

- ٩١ سورة الفرقان: ٣٧، وسورة الذاريات: ٤٦.
- ٩٢ ينظر الكشاف: ٣٩٤/٤، والبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٠٤، ٣٩٢.
- ٩٣ سورة الطور: ٩، وينظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ٣/١٢٨٣.
- ٩٤ سورة المرسلات: ٨، وينظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ٣/١٤١٧.
- ٩٥ سورة البقرة: ٢٣٩.
- ٩٦ ينظر المسألة في الكتاب: ١/٢٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٦٨، وأوضح المسالك: ٢/٣٥٨.
- ٩٧ البحر المحيط: ٢/٢٥٢، والدر المصون: ٢/٤٩٩.
- ٩٨ كالزجاج في معاني القرآن وإعرابه: ١/٣٢١، والنحاس في إعراب القرآن: ١/٣٢٢.
- ٩٩ ينظر أحكام القرآن: ١/٢٢٧، والبحر المحيط: ٢/٢٥٢.
- ١٠٠ سورة يونس: ٧١.
- ١٠١ ينظر معاني القرآن للفراء: ١/٤٧٣.
- ١٠٢ كما في مصحف أبي بن كعب، ينظر: الحجة: ٤/٢٨٩، والمحتسب: ١/٣١٤، والمحرم الوجيز: ٥/٢١٦.
- ١٠٣ ينظر المسألة في البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٤١٧، والدر المصون: ٦/٢٣٩، والمغني: ٤٧١، وأوضح المسالك: ٢/٢٤٥، والمقاصد الشافية: ٥/١٦٧.
- ١٠٤ ينظر أوضح المسالك: ٣/٣٩٧، والمقاصد الشافية: ٥/١٨١.
- ١٠٥ شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٧٨.
- ١٠٦ سورة الحجرات: ١٢.
- ١٠٧ الحجة: ٦/٢١٢، وينظر المحرم الوجيز: ٩/١١٨، أمالي ابن الشجري: ١/٢٣٠.
- ١٠٨ ينظر أوضح المسالك: ٤/٧٩، والمقاصد الشافية: ٥/٤٨٩، والنحو الوافي: ٤/١٣٢.
- ١٠٩ الكتاب: ١/٢٧٥.
- ١١٠ سورة البقرة: ١٣٨.
- ١١١ ينظر معاني القرآن وإعرابه: ١/٢١٥، وإعراب القراءات الشواذ: ١/٢١١.
- ١١٢ ينظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٦، والدر المصون: ٢/١٤٢.
- ١١٣ سورة النساء: ٢٤.
- ١١٤ إعراب القرآن للنحاس: ١/٤٤٥.
- ١١٥ معاني القرآن للفراء: ١/٢٦٠، والدر المصون: ٣/٦٤٨.
- ١١٦ التبيان في إعراب القرآن: ٢٤٣.
- ١١٧ سورة الروم: ٣٠.
- ١١٨ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ١٠٥٠، وينظر الكشاف: ٣/٤٦٣.
- ١١٩ سورة الزمر: ١.
- ١٢٠ معاني القرآن: ٢/٤١٤.
- ١٢١ ينظر الكشاف: ٤/١٠٦، والدر المصون: ٩/٤٠٦، ومثله قوله تعالى ﴿بَلْ مَلَأَ بِرُؤُسِهِمُ﴾ البقرة: ١٣٥، ينظر مجاز القرآن: ١/٥٧.
- ١٢٢ ينظر الكتاب: ١/٢٧٣، وأوضح المسالك: ٤/٧٥، والمقاصد الشافية: ٥/٤٧٥، والنحو الوافي: ٤/١٢٢.
- ١٢٣ سورة الشمس: ١٣.
- ١٢٤ البيان في غريب القرآن: ٢/٥١٧، وينظر معاني القرآن للأخفش: ٧٣٩، ومعاني القرآن للفراء: ٣/٢٦٨، والبيان في إعراب القرآن: ٧٨٢.
- ١٢٥ البحر المحيط: ٨/٤٨١.

- ١٢٦ قراءة عيسى من الشواذ، ينظر المحرر الوجيز: ٣٦١/١٠، والبحر المحيط: ٥٠٦/٨.
- ١٢٧ ينظر الدر المصون: ٩٤/١١.
- ١٢٨ سورة الصف: آية ١٠، ١١، ١٢، ومثله (تزرعون) في يوسف: ٤٧، عند الزمخشري في الكشاف: ٤٥٨/٢، بدليل عطف الأمر عليه (فذروه).
- ١٢٩ ينظر قراءة ابن مسعود في معاني القرآن للفراء: ١٥٤/٣، وشواذ ابن خالويه: ١٥٦، والمحرر الوجيز: ٥١٧/٩.
- ١٣٠ ينظر قراءته في البحر المحيط: ٢٦٣/٨، والدر المصون: ٣١٩/١٠.
- ١٣١ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ١٣٤٤/٣، وينظر الكتاب: ٩٤/٣.
- ١٣٢ المسائل المنثورة: ١٥٥، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٨١٢/٣، وأمالي ابن الشجري: ٣٩٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٨/٧.
- ١٣٣ سورة البقرة: ٢٨٢، ومثلها قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ البقرة: ١٨٠، بتقدير فليوص، ينظر الدر المصون: ٢٦١/٢.
- ١٣٤ الكشاف: ٣٢١/١.
- ١٣٥ معاني القرآن للفراء: ١٨٤/١.
- ١٣٦ البحر المحيط: ٣٦٢/٢.
- ١٣٧ المحرر الوجيز: ٢٦٨/٢.
- ١٣٨ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ١٩٨/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٨٢/١.
- ١٣٩ المحرر الوجيز: ٢٦٧/٢.
- ١٤٠ تفسير الإمام الشافعي: ٤٤٢/١.
- ١٤١ سورة إبراهيم: ٣١.
- ١٤٢ سورة الإسراء: ٥٣.
- ١٤٣ المقتضب: ٨١/٢، وينظر الكتاب: ٩٩/٣.
- ١٤٤ الكشاف: ٥٣٤/٢، وينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٥٦٩/٣.
- ١٤٥ أمالي ابن الشجري: ٤٧٧/٢، وينظر مغني اللبيب: ٢٩٨، والدر المصون: ١٠٤/٧.
- ١٤٦ المحصول للرازي: ٢٨٩/٥، والاقتراح: ١٨٩.